

Distr.: General
3 May 2018
Arabic
Original: English



تقرير بعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان، من ١٢ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨

أولا - معلومات أساسية

١ - في رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام باعترام المجلس إيفاد بعثة إلى أفغانستان في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وأقر المجلس اختصاصات البعثة في وقت لاحق (انظر المرفق الأول). وضمت البعثة، التي ترأسها خيرت عمروف، الممثل الدائم لكازاخستان لدى الأمم المتحدة، ممثلين لجميع الأعضاء الحاليين في المجلس: السفير ساشا سيرخيو يورينتي سوليس (بوليفيا)، والوزير المستشار شين بو (الصين)، والسفير برنار تانوه - بوتشويه (كوت ديفوار)، و السفير أناتوليو ندوند مبا (غينيا الاستوائية)، والسفير تيكيدا أليمو (إثيوبيا)، ونائبة الممثل الدائم آن غيغن (فرنسا)، والسفير منصور عياد العتيبي (الكويت)، والسفير كارل يان غوستاف فان أوستيروم (هولندا)، والسفير غوستافو ميذا كوادرا (بيرو)، والسفيرة جوانا فرونيتسكا (بولندا)، ونائب الممثل الدائم فلاديمير سافرونكوف (الاتحاد الروسي)، والسفير أولوف سكوغ (السويد) ونائب الممثل الدائم جوناثن غاي آلن (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) والسفيرة نيكي ر. هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية). وانضم الممثل الدائم لأفغانستان لدى الأمم المتحدة، السفير محمود صيقل، إلى البعثة خلال أجزاء من الزيارة التي قامت بها.

ثانيا - معلومات أساسية

٢ - كانت هذه الزيارة خامس زيارة للمجلس إلى أفغانستان منذ عام ٢٠٠١، بعد الزيارات التي كان قد أجراها سابقا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ وحزيران/يونيه ٢٠١٠. وغادرت البعثة نيويورك في ١٢ كانون الثاني/يناير واحتتمت أعمالها في ١٥ كانون الثاني/يناير. واجتمعت البعثة مع رئيس أفغانستان، محمد أشرف غني، والرئيس التنفيذي عبد الله، وأعضاء الحكومة، بمن فيهم وزراء الزراعة، والدفاع، والاقتصاد، والمالية، والشؤون الخارجية، والداخلية، والتبادل التجاري والتجارة، ومستشار الأمن الوطني والمدير العام للمديرية الوطنية للأمن. واجتمعت أيضا مع كبار الشخصيات المحلية الأخرى، بمن فيهم رئيس مجلس العموم (ولسي جيرغا) في الجمعية الوطنية، عبد الرؤوف إبراهيمي؛ ورئيس مجلس الأعيان (ميشرانو جيرغا)، فاضل هادي



مسلم يار؛ ورئيسة اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان؛ وأعضاء اللجنة الانتخابية المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية؛ وممثلين عن منظمات المجتمع المدني؛ وأعضاء الأحزاب السياسية. وكان من بين المحاورين الدوليين: قائد بعثة الدعم الوطني التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وكبار موظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان. وعقدت جميع الاجتماعات في كابل (انظر المرفق الثاني للاطلاع على الجدول الزمني للاجتماعات).

٣ - وتمثل الغرض من الزيارة في ما يلي: التأكيد على أن خلو أفغانستان من النزاع والعنف أمر بالغ الأهمية للسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي؛ وتأكيد أهمية وجود عملية سلام شاملة يقودها الأفغان ويمسكون بزمامها، وتشجع فيها مشاركة المرأة على جميع المستويات، من أجل تحقيق الازدهار والسلام في أفغانستان على المدى الطويل؛ وإعادة تأكيد دعم المجلس لأفغانستان، حكومة وشعباً، ولما يبذلونه من جهود من أجل إعادة بناء البلد وتعزيز أسس السلام المستدام والديمقراطية الدستورية؛ والتأكيد على أهمية إحراز تقدم متواصل على صعيد الإصلاح الانتخابي و إجراء انتخابات برلمانية تتسم بالمصداقية والشمول في عام ٢٠١٨ وانتخابات رئاسية في عام ٢٠١٩؛ والإعراب عن التأييد القوي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في الاضطلاع بولايتها المحددة في القرار ٢٣٤٤ (٢٠١٧)؛ واستعراض الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل مواجهة طائفة واسعة من التحديات المترابطة؛ وتحديد الكيفية التي يمكن بها للمجلس أن يواصل دعم الجهود على أرض الواقع؛ والتسليم بأهمية الربط بين الأمن والأهداف الإنمائية، من أجل تحقيق السلام والازدهار الدائمين في أفغانستان وفي المنطقة ككل؛ والتشديد على أهمية اتباع نهج إقليمي لدعم الأمن والازدهار في أفغانستان والمنطقة المحيطة بها والتأكيد على التزام المجلس بالإسهام البناء في هذا الصدد؛ والتوصية بزيادة التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة وبرامجها من أجل زيادة فعالية المساعدة المقدمة على الصعيد المحلي، وضمان قدر أكبر من الشفافية في الإدارة، بسبل منها تنفيذ تدابير مكافحة الفساد وتعزيز الاستخدام الأكثر فعالية للمعونة الإنمائية والإنسانية الآخذة في التقلص، وبالتالي الترويج لاتباع نهج منسق للأمم المتحدة في أفغانستان وبلدان وسط آسيا.

٤ - واتسم توقيت البعثة بالأهمية في ضوء الأعمال التحضيرية للاجتماع الثاني لعملية كابل بشأن التعاون في مجال السلام والأمن المقرر عقده في شباط/فبراير ٢٠١٨، وانتخابات مجالس المقاطعات والانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٨، والمناقشة المفتوحة التي سيجريها المجلس في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ بشأن موضوع "بناء شراكات إقليمية في أفغانستان وآسيا الوسطى باعتبارها نموذجاً للصلة بين الأمن والتنمية".

٥ - وكانت البعثة، التي نُظمت برئاسة كازاخستان، وهو أول بلد من آسيا الوسطى يمثل في مجلس الأمن، بمثابة فرصة أيضاً للتأكيد على أهمية الربط بين الأهداف الأمنية والإنمائية من أجل تحقيق السلام والازدهار الدائمين في أفغانستان وفي المنطقة بأسرها، والتأكيد على التزام المجلس بالمساهمة على نحو بناء في هذا الصدد؛

٦ - وشددت البعثة على دعم المجلس المستمر للشعب الأفغاني والتزام المجتمع الدولي بالاستقرار والسلام والمصالحة والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في البلد. وأعربت عن دعمها للدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في دعم الجهود التي يقودها الأفغان في تلك المجالات وحثت وكالات الأمم المتحدة الموجودة في أفغانستان وآسيا الوسطى على تحسين التعاون فيما بينها.

ثانياً - المسائل الرئيسية

الحالة الأمنية

٧ - أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء استمرار الحوادث الأمنية والهجمات العشوائية ضد المدنيين، التي سجلت أرقاماً قياسية، والوجود المتنامي لمقاتلي حركة طالبان والمقاتلين المنتسبين إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان، لا سيما في شمال البلد وشرقه، واللجوء إلى الأساليب التكتيكية التي تزداد عنفاً ويمكن أن تزيد من حدة التوترات العرقية والطائفية. وكانت من بين التحديات عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب من العراق والجمهورية العربية السورية لإعادة التجمع في أفغانستان، إضافة إلى الشواغل المتصلة باحتمال استخدام الأراضي الأفغانية لزراعة استقرار البلدان في المنطقة.

٨ - وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم للجهود التي يبذلها الرئيس غني لإصلاح قطاع الأمن وزيادة التعاون الدولي والإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب العابر للحدود الوطنية، وانتقال المقاتلين الإرهابيين الأجانب والتطرف والشبكات الإجرامية، بما في ذلك تلك الضالعة في الاتجار بالمخدرات. واستفسروا كذلك عن مدى توفير الأمن للانتخابات المقبلة.

٩ - وتناول الرئيس غني الأسباب الكامنة وراء انعدام الأمن، وعرض بإيجاز التدابير التي اتخذتها حكومته بهدف التصدي للتحديات الأمنية. وفي معرض الإشارة إلى عملية الانتقال السياسي والاقتصادي والأمني التي شهدتها عام ٢٠١٤ والتطورات اللاحقة، أكد أن حكومته تعطي الأولوية لإصلاح المؤسسات الأمنية، ولا سيما وزارتا الدفاع والداخلية. وإن دعم المجتمع الدولي للحكومة في جهودها الرامية إلى إصلاح وزارة الداخلية من شأنه أن يساهم في تقليص نفوذ الشخصيات الإقليمية القوية. فقوات الأمن الأفغانية هي خط الدفاع الأول للأمن العالمي. ويشهد العالم ظهور موجة خامسة من العنف، تُنشئ صلة ربط بين الإرهاب العابر للحدود الوطنية والشبكات الإجرامية، بمن فيهم تجار المخدرات، يفاقمها قيام الدول برعاية جماعات مسلحة غير تابعة للدولة. ويتطلب هذا "التحدي الأكبر الذي يواجهه جيلنا" استجابة منسقة من قبل المجتمع الدولي تجمع بين الخيارات العسكرية و خطة لبناء الدولة. وقد يكون عام ٢٠١٨ أسوأ عام في تاريخ النزاع حتى الآن أو قد يؤدي إلى انحراط تدريجي في عملية السلام في حال تكبدت طالبان خسائر استراتيجية.

١٠ - وشدد السيد عبد الله على أنه لم يعد من الممكن التسامح مع الإرهاب الذي ترعاه الدولة والذي يهدف إلى تحقيق مصالح وطنية محددة. وقد تحقق توافق في الآراء داخل حكومة الوحدة الوطنية بشأن السعي إلى إقامة علاقات طيبة مع جيران البلد ومدت الحكومة يدها إليهم. لكن الوضع الراهن لم يطرأ عليه أي تغيير والأشخاص الذين تحاربهم قوات الأمن الأفغانية يعيشون خارج أفغانستان. إلا أن حركة طالبان باكستان قد تكون قادرة على تنفيذ عمليات انطلاقاً من بعض المناطق التي تسيطر عليها طالبان في أفغانستان.

١١ - وفي اجتماع بشأن المسائل الأمنية حضره عدد من كبار المسؤولين الحكوميين، قال مستشار الأمن الوطني، محمد حنيف أتمر، إن النزاع في أفغانستان يشكل محور الشر للتطرف العنيف والشبكات الإجرامية والإرهاب الذي ترعاه الدولة ويهدد المنطقة برمتها. ويتطلب الوضع استجابة تجمع بين جهود السلام والمصالحة بين الأفغان، واستراتيجية إقليمية لمكافحة الإرهاب، وجهود تهدف إلى تعزيز الدولة الأفغانية، وإقامة شراكات دولية. وقد حظيت استراتيجية الولايات المتحدة بشأن جنوب آسيا بترحيب

واسع النطاق، شأنها في ذلك شأن الدعم المقدم إلى قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية. وقدم المدير العام للمديرية الوطنية للأمن، محمد معصوم ستانيزكزاي، تفاصيل بشأن جماعات المتمردين وأساليبها التكتيكية. ووفقاً لكلا المسؤولين، تضم حركة طالبان، بما في ذلك شبكة حقاني، ما بين ٣٠ ٠٠٠ و ٣٥ ٠٠٠ مقاتل يركزون على أفغانستان بصورة أساسية. وقد أقاموا روابط مع شبكات إجرامية لتمويل عملياتهم، وهم مسؤولون عن حوالي ٩٨ في المائة من الهجمات التي وقعت في عام ٢٠١٧. وأفادت التقارير بأن ٧ ٥٠٠ مقاتل آخرين فروا من العمليات العسكرية التي نفذت ضدهم في باكستان و انتقلوا إلى أفغانستان، بينما جاء من بلدان مجاورة ما يتراوح بين ١ ٢٠٠ و ١ ٧٠٠ من المقاتلين الأجانب الذين لهم صلات بتنظيم القاعدة، مثل مقاتلي الحركة الإسلامية لأوزبكستان والحركة الإسلامية لتركستان الشرقية وحركة جند الله. وتشكل هذه الجماعات تهديداً لبلداتها الأصلية والمنطقة ككل.

١٢ - وإضافة إلى ذلك، قيل إن ما يتراوح بين ٢٠٠ و ٤٠٠ من الإرهابيين الدوليين الذين لهم صلات بتنظيم القاعدة و تنظيم الدولة الإسلامية يمارسون نشاطهم في أفغانستان. وقال السيد أتمر إن المقاتلين المنتسبين إلى الفرع المحلي لهذا التنظيم، تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان، لا يتم تجنيدهم في الجمهورية العربية السورية وإنما يجندون عادة محلياً. وإن ما يتراوح بين ١ ٥٠٠ و ٢ ٠٠٠ باكستاني، مرتبطين في الغالب بحركة طالبان باكستان، يقاتلون باسم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان في شرق أفغانستان، وخاصة في ولاية نانغارهار. وقام إلى الآن ما يتراوح بين ١ ٢٠٠ و ١ ٧٠٠ مقاتل بتحويل ولائهم من الحركة الإسلامية لأوزبكستان والحركة الإسلامية لتركستان الشرقية إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان في المقاطعات الشمالية والشمالية الشرقية. كما أن ما يتراوح بين ٢ ٥٠٠ و ٣ ٥٠٠ من أفراد حركة طالبان في أفغانستان حولوا ولاءهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان وانتقلوا بأعداد كبيرة إلى شمال البلد و شمال شرقه. وتمكن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان من إحكام السيطرة في الجزء الشرقي من البلد وزيادة عدد أفرادها منذ عام ٢٠١٥ بسبب انخفاض الأصول والعمليات العسكرية، وخاصة الغارات الجوية، التي استهدفتهم في أعقاب انتقال المسؤولية عن الأمن من القوة الدولية للمساعدة الأمنية إلى قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية. بيد أن العمليات العسكرية المشتركة التي نفذتها مؤخرًا قوات الأمن الأفغانية والقوات المسلحة الدولية أسفرت عن القضاء على كبار قادة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان وآلاف المقاتلين التابعين له أو عن اعتقالهم وتسليمهم إلى بلدانهم الأصلية. وأقر المسؤولون بمسامة التحديات التي تواجه قوات الأمن الوطنية، لاسيما من حيث قدرات القوات الجوية وقيادتها وارتفاع معدل الاستنزاف فيها.

١٣ - وقدم وزير الداخلية، وايس محمد بارماك، تفاصيل عن استراتيجية الحكومة المتعلقة بالمخدرات وبمكافحة شبكات المخدرات العابرة للحدود الوطنية وعن الصلات التي تربط هذه الشبكات بجماعات المتمردين. وقال إن إيرادات حركة طالبان من تجارة المخدرات بلغت ما بين ٤٠٠ و ٥٠٠ مليون دولار في عام ٢٠١٧ مقارنة بإيرادات تراوحت بين بليون واحد و ١,٥ بليون دولار بالنسبة لشبكات الاتجار بالمخدرات، و بليون دولار لحركة طالبان باكستان و ٦ بلايين دولار للمافيا الدولية.

١٤ - ورحب ممثلو الأحزاب السياسية باستراتيجية الولايات المتحدة لمنطقة جنوب آسيا. وشددوا على أهمية تجهيز قوات الأمن الأفغانية تجهيزاً كاملاً، بالإضافة إلى توفير التدريب والمشورة لها. وركزت رئيسة

اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، سيما سمر، على تأثير الحالة الأمنية على إمكانية الحصول على خدمات التعليم والرعاية الصحية وعلى حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير.

١٥ - وقدم قائد بعثة الدعم الوطيد التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي، الجنرال جون نيكولسون، لمحة عامة عن الحالة الأمنية في أفغانستان واستراتيجية الولايات المتحدة لمنطقة جنوب آسيا وخريطة طريق الحكومة الأفغانية حتى عام ٢٠٢٠. وأشار إلى أن التحسينات التي أدخلت على قدرات وقيادة قوات الأمن الأفغانية، ولا سيما القوات الخاصة والقوات الجوية، أدت إلى زيادة فعالية العمليات. ونتيجة لذلك، اضطرت العناصر المناوئة للحكومة إلى خفض مستوى طموحاتها وتكييف أساليبها التكتيكية من خلال اللجوء من جديد إلى الهجمات الانتحارية والهجمات التي تأخذ شكل حرب العصابات، مما أدى إلى تنفير السكان. وتحدث بإسهاب عن العمليات المشتركة التي تنفذها قوات الأمن الأفغانية والقوات العسكرية الدولية ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان وأشار إلى جوانب من العمليات التي تنفذها الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب. و في معرض الإشارة إلى مدى "عبث التلميحات التي مفادها أن الولايات المتحدة تدعم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان، قال إن العمليات المشتركة خفضت مساحة الأراضي الخاضعة لسيطرة هذا التنظيم بمقدار الثلثين. وقد تقلصت بدرجة كبيرة الاتصالات بين تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان وتنظيم الدولة الإسلامية في الجمهورية العربية السورية. ولم يتمكن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان من الصمود إلا بفضل استمرار تجنيد عناصر جديدة من حركة طالبان باكستان. وستواصل الولايات المتحدة ممارسة الضغط و التنسيق بشكل وثيق مع بلدان وسط آسيا لمنع التداعيات.

١٦ - وقال الجنرال نيكولسون أن العمليات العسكرية ليست حلاً في حد ذاتها، بل إنها تُنفذ دعماً للتوصل إلى حل سياسي محتمل للنزاع. وتسيطر الحكومة على ٦٤ في المائة من أراضي البلد؛ والباقي إما متنازع عليه أو خاضع لسيطرة العناصر المناوئة للحكومة. وبمجرد أن تستعيد الحكومة سيطرتها على ٨٠ في المائة من الأراضي، سيكون لحركة طالبان حافر أكبر على الانضمام إلى محادثات السلام، ولا سيما إذا صاحبت هذه المحادثات إجراءات صارمة تتخذ ضد الملاذات الآمنة. وإن أفغانستان والمنطقة المحيطة بها مجتمعة تحتضن أكبر تجمع للجماعات الإرهابية في العالم، حسبما حددته الولايات المتحدة؛ ومن هنا تأتي أهمية كفالة الأمن في أفغانستان، ومن ثم في "أوطاننا". وفيما يتعلق بالتعاون مع الاتحاد الروسي، ثمة ثلاث مصالح مشتركة: مكافحة الإرهاب، ومكافحة تجارة المخدرات، وتعزيز جهود المصالحة في أفغانستان. ونظراً إلى أن تجارة المخدرات تمول حوالي ٦٠ في المائة من عمليات التمرد، فإن الولايات المتحدة بدأت تستهدف مرافق الاتجار بالمخدرات في مقاطعة هلمند.

السلام والمصالحة

١٧ - لاحظ أعضاء المجلس مع القلق الافتقار إلى نتائج ملموسة في عملية السلام مع حركة طالبان وشددوا على ضرورة بدء المفاوضات بين حركة طالبان والحكومة. واتفقوا على أنه لن يكون ثمة حل للنزاع في أفغانستان في غياب عملية سياسية واستفسروا عن الكيفية التي يمكن بها للمجلس أن يقدم أفضل دعم لهذه العملية. وتساءل بعض أعضاء المجلس عن وجود توافق وطني بشأن السلام وشددوا على أهمية مبدأ الشمول.

١٨ - وعرض السيد غني النهج الذي تتبعه الحكومة للسعي إلى تحقيق السلام مع حركة طالبان. وقال إنه يجذب اتباع نهج من ثلاث مراحل، وهي: المفاوضات الابتدائية، والمفاوضات، والتحقق. ويؤدي المجتمع الدولي دوراً هاماً في المرحلة الثالثة، وفي معالجة مسألة قطع التدفقات المالية التي يستفيد منها المتمردون، وفي برامج إعادة إدماج المقاتلين السابقين و إيجاد فرص العمل لهم. وشدد على أهمية إشراك المرأة في أي عملية وأشار إلى مبادرة السيدة الأولى، رولا غني، ومبادرة المجلس الأعلى للسلام في هذا الصدد. ومشيراً إلى عملية السلام في كولومبيا، قال إن المسألة الأكثر أهمية فيها كانت مسألة مقايضة: فما هو الثمن الذي سيكون الشعب الأفغاني مستعداً لدفعه؟ و قد مثل الاجتماع الأول لعملية كابل بشأن التعاون في مجال السلام والأمن الإطار الشامل الذي يمكن فيه لأفغانستان أن تعمل مع شركائها. وقال السيد عبد الله إن الأغلبية المطلقة من السكان تؤيد عملية السلام مع حركة طالبان، ولكن يساورهم الشك والقلق من أن تضحي الحكومة ببعض من حقوق الناس. فلا توجد إشارة واضحة من حركة طالبان تدل على استعدادها للانضمام إلى عملية السلام.

١٩ - وأشار السيد أتمر إلى أن حكومة الوحدة الوطنية سعت، منذ عام ٢٠١٤، إلى دفع عجلة عملية السلام مع حركة طالبان. بيد أن حركة طالبان كانت لديها حوافز عديدة، مثل الاستفادة من الاقتصاد غير المشروع، تدعوها إلى الاستمرار في القتال. ولذلك، يتعين تحقيق أفضل توازن بين الحوافز والقيود. ويمكن لمجلس الأمن أن يساعد في تحقيق ذلك من خلال تأمين التعاون الإقليمي واللجوء إلى فرض الجزاءات. وقدم رئيس المجلس الأعلى للسلام، كريم خليلي، وصفا لهيكل المجلس وعمله، بما في ذلك الاتصالات التي أجراها مع بعض الأعضاء في حركة طالبان لبدء محادثات أكثر اتساماً بالطابع الرسمي. وإن الاجتماع الثاني لعملية كابل بشأن التعاون في مجال السلام والأمن، المقرر عقده في شباط/فبراير ٢٠١٨، من شأنه أن يحقق مزيداً من النتائج الملموسة. ومشيراً إلى اتفاق السلام لعام ٢٠١٦ مع الحزب الإسلامي، شدد على ضرورة أن يقوم الأفغان بقيادة أي مبادرة للسلام والامساك بزمامها. ومن شأن أي تأخير آخر في بدء عملية السلام مع حركة طالبان أن يزيد من خطر اندلاع حرب بالوكالة في المنطقة.

٢٠ - وقال أعضاء في الأحزاب السياسية إن أي عملية سلام ستكون صعبة لأن الدول التي ترعى المنظمات الإرهابية لديها مصالح خاصة. وحسب تعبيرهم، فالحرب ليس ظاهرة أفغانية، بل ظاهرة دولية.

٢١ - وأكد الممثل الخاص للأمين العام أهمية عملية السلام والمصالحة التي يقوم الأفغان بقيادتها والامساك بزمامها، وهو رأي لقي صدى عند عدد من البرلمانين والمسؤولين الحكوميين. ومن شأن الاجتماع الثاني لعملية كابل بشأن التعاون في مجال السلام والأمن أن يوفر فرصة لبناء توافق في الآراء والمضي قدماً بالعملية. بيد أن تعبئة البلدان الأخرى لهذا الغرض يتطلب زيادة توضيح النهج الذي تتبعه السلطات الأفغانية.

الحالة السياسية والانتخابات

٢٢ - حث أعضاء المجلس السريدين غني وعبدالله على الحفاظ على الوحدة داخل الحكومة، وهو ما تحتاج إليه من أجل تحقيق ما ينتظره منها الشعب، وأكدوا من جديد أهمية إجراء انتخابات نزيهة وحررة وشفافة وشاملة للجميع وفقاً للجدول الزمني المتفق عليه. ومن الأهمية بمكان أن تشارك المرأة في هذه الانتخابات، سواء بصفتها مرشحة أو نائبة. وشدد رئيس المجلس على ما تتسم به مسألة تحقيق نتائج موثوقة في الانتخابات من أهمية بالنسبة إلى تحقيق الاستقرار. واستفسر أعضاء المجلس عن كيفية التغلب

على انعدام الثقة في هيئات إدارة الانتخابات وكيفية جعل الانتخابات وسيلة لتحقيق الوحدة بدلاً من أن تكون أداة للتفرقة. وفي الاجتماع المعقود مع أعضاء اللجنة الانتخابية، شدد أعضاء المجلس على أهمية الحفاظ على استقلالية المؤسسات واستفسروا عن التحديات الرئيسية المستقبلية. وطلبوا أيضاً أن تخطط هيئات إدارة الانتخابات علماً بأي عقبات قد تعترضها.

٢٣ - وذكر السيد عبد الله أن أول عملية نقل سلمي للسلطة في أفغانستان تمت، عقب انتخابات عام ٢٠١٤ المطعون في صحتها، وفقاً لاتفاق قضي بتنصيب حكومة الوحدة الوطنية. وأشار إلى الفرص الضائعة منذ ذلك الحين، ولا سيما من حيث التأخير في الإصلاح الانتخابي وأوجه القصور المنهجية التي تشوب النظام السياسي الشديد المركزية. وقد تتطلب المأزق الانتخابي الذي شهده عام ٢٠١٤ التحلي بقدر كبير من الحكمة والتفكير على المدى الطويل. إذ أن ذلك الوضع، اقترانا بنقل المسؤوليات الأمنية وفقدان العديد من الناس لسبل كسب الرزق خلال تلك الفترة، جعل السنوات الثلاث الأولى لحكومة الوحدة الوطنية شديدة الصعوبة. وإن الجهود المبذولة عمداً لتهميش طرف من حكومة الوحدة الوطنية أسهمت فيما يتخبط فيه البلد من فقدان الثقة العميق الجذور والهشاشة السياسية. واستطرد مؤكداً استمرار التزامه الشخصي والتزام السيد غني بكفالة سير عمل الحكومة حتى يتم انتخاب حكومة جديدة.

٢٤ - وأقر السيد غني بوجود تحدٍ أساسي يكمن في انعدام الثقة الواسع النطاق وأكد على ضرورة إجراء الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات في عام ٢٠١٨. فالانتخابات حاسمة من أجل توطيد الديمقراطية والسلام. ولكن هيئات إدارة الانتخابات مستقلة، وبالتالي فإن قدرته على التأثير في العملية محدودة. وقد رحب السيد غني وغيره من المشاركين بالانخراط القوي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي، وخصوصاً في مجال الرصد، إلا أنهم انتقدوا ما قدمته الأمم المتحدة حتى الآن - من دعم انتخابي لم يؤد إلى إنشاء ما يكفي من القدرات وتضمن تقديم مشورة سيئة للغاية. ووصف السيد عبد الله جو انعدام الثقة السائد وشدد على الأهمية البالغة للإصلاح الانتخابي من أجل كفالة إجراء انتخابات شفافة وشاملة للجميع. وأشار أيضاً إلى الدور الهام الذي يضطلع به المجتمع الدولي في هذا الصدد، بما في ذلك الأمم المتحدة. فمن شأن أي انتخابات مشكوك فيها أن تؤثر على العملية السياسية والاستقرار والتنمية. أما فيما يتعلق بالأمن، فإن معظم المراكز الحضرية آمنة نسبياً، أي أنه يمكن إجراء الانتخابات في ٦٠ في المائة من أراضي البلد تقريباً.

٢٥ - وركز أعضاء اللجنة الانتخابية المستقلة و لجنة الشكاوى الانتخابية على الأعمال التحضيرية للانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات المقبلة. وأوضحوا الخطوات المتخذة لتقييم مراكز ومحطات الاقتراع والأعمال التحضيرية لإعداد قوائم الناخبين استناداً إلى بطاقات الهوية الوطنية، الأمر الذي لا بد أن يحد من التصويت المتكرر. وأقروا بالافتقار إلى الثقة في هيئات إدارة الانتخابات وعرضوا التدابير الكفيلة بمعالجة هذه المسألة (من خلال عقد اجتماعات منتظمة مع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني على سبيل المثال) وأكدوا التزامهم بتنظيم انتخابات شفافة في عام ٢٠١٨. وقدموا تفاصيل بشأن قانون الانتخابات وأوضحوا دور لجنة الاختيار في تعيين الأعضاء وأشاروا إلى الحاجة إلى الدعم المقدم من الحكومة والمناخين للعملية الانتخابية. ومن بين التحديات المذكورة البيئة الأمنية الصعبة والتوترات السياسية وعدم تخصيص أموال لميزانية الانتخابات.

٢٦ - وأكد رئيساً مجلسي الجمعية الوطنية حرص الجمعية على إجراء الانتخابات البرلمانية في عام ٢٠١٨. ومع ذلك، فإن الأعمال التحضيرية قد تأخرت ومن المهم ألا تتدخل الحكومة في هذه

العملية. فانعدام الثقة في الجدول الزمني للانتخابات وشفافية العملية الانتخابية كان أكثر وضوحاً في صفوف أعضاء الأحزاب السياسية. وفي حين أنهما رحبا بفصل رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة السابق، فقد أعربا عن شكوكهما في إمكانية إجراء الانتخابات البرلمانية، كما هو مقرر، في عام ٢٠١٨. وشددوا كذلك على أن عدم إجراء الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٩، على النحو المتوخى في الدستور، قد يعني نهاية حقبة ما بعد بون. وينبغي أن تتسم الانتخابات بالشفافية والشمول والحياد من أجل كفالة مصداقية الحكومة المقبلة وإعادة بناء ثقة الشعب في المؤسسات ومنع زيادة زعزعة الاستقرار.

٢٧ - وأشار ممثل منتدى الانتخابات الحرة والنزيهة في أفغانستان، يوسف رشيد، إلى وجود شك عام في قدرات هيئات إدارة الانتخابات وفي الجدول الزمني للانتخابات. وينبغي وضع خطة انتخابات شاملة، بما في ذلك التدابير اللازمة في مجالي الأمن واللوجستيات، وزيادة استدامة هيئات إدارة الانتخابات. وأعرب ممثلو عدد من المجموعات السياسية عن قلق متزايد إزاء الشقاق داخل الحكومة، الأمر الذي أدى إلى توترات سياسية، ودعوا إلى استئناف الحوار البناء بين القوى السياسية.

الحكم وسيادة القانون وحقوق الإنسان

٢٨ - أعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم للجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون والإصلاحات، ولكن أكدوا أيضاً على ضرورة إحراز المزيد من التقدم. وإن استمر الدعم الدولي للتنمية في البلد أمر بالغ الأهمية لتحقيق السلام والمصالحة. وفي هذا الصدد، أتاحت الزيارة الذي أجراها المجلس فرصة لأعضائه من أجل تحسين فهم التحديات التي يواجهها البلد وتحديد سبل تقديم أفضل دعم لحكومة أفغانستان وشعبها.

٢٩ - وعرض السيد غني رؤية حكومته فيما يتعلق بالتصدي للتحديات الكبرى التي تواجه بلده، مؤكداً على التقدم المحرز في تنفيذ مختلف المبادرات الإصلاحية بدءاً من اتخاذ تدابير في مجال سيادة القانون وبذل الجهود لمكافحة الفساد إلى إصلاح نظام الخدمة المدنية. وقد تم تحقيق جميع المعايير التي تم وضعها والاتفاق عليها مع الجهات المانحة بالنسبة لكل خطة من خطط الإصلاح. وسجلت زيادة في الإيرادات مقارنة بالسنوات الثلاث الأخيرة. وشملت تدابير مكافحة الفساد إنشاء مركز العدالة لمكافحة الفساد. وبالإضافة إلى إصلاح الجهاز القضائي ووزاري الدفاع والداخلية، يتم تجديده ملاك الخدمة المدنية عن طريق الاستعاضة عن الموظفين المتقاعدين بموظفين أصغر سناً، ومن بينهم العديد من النساء. وشدد على أن رأس المال البشري هو أهم ما يملكه البلد من أصول وأن أفغانستان ستمضي إلى الأمام ولن تتراجع إلى الخلف. وأعرب السيد عبد الله عن تأييده لخطة الإصلاح التي طرحها الرئيس شريطة ألا تستخدم لدعم برنامج سياسي أحادي الجانب أو لتهميش أجزاء من الحكومة. وشدد على ضرورة أن تكون عملية الإصلاح شاملة وتشاركية لتحقيق أي تقدم.

٣٠ - وناقشت السيدة الأولى، رولا غني، التي كانت برفقة عدد من المسؤولات، مع أعضاء المجلس طائفة واسعة من المسائل، تراوحت بين خطة الحكومة لتمكين الاقتصادي للمرأة والقطاع الصحي. وشددت على أهمية استخلاص الدروس من برامج الأمم المتحدة السابقة وأشارت إلى ما يوفره عمل برنامج الأغذية العالمي في مقاطعة هلمند من مثال إيجابي. وأشار مشارك آخر إلى ضرورة توفير برامج تدريب وتوجيه طويلة الأجل لصاحبات الأعمال. ومن التحديات الرئيسية إمكانية الحصول على

التمويل، خاصة وأن المرأة لا تتمتع بالحق بالميراث. وتمثل إمكانية الوصول إلى الأسواق تحدياً آخر. وشدد المشاركون عموماً على الرغبة في اعتبارهم شركاء بدلاً من اعتبارهم مستفيدين.

٣١ - وقدمت السيدة سمر إحاطة إلى أعضاء المجلس عن حالة حقوق الإنسان. وركزت على حقوق الطفل ومساائل الحماية، والإصابات بين المدنيين وحالة المرأة. وفي معرض الإشارة إلى الصلة القائمة بين غياب الحكم ودعم العناصر المناوئة للحكومة، شددت على أهمية استيعاب الجميع في العمليات السياسية والحاجة إلى المزيد من الحوار السياسي بين الأطراف الأفغانية. وأعربت أيضاً عن شجبها استمرار ثقافة الإفلات من العقاب، لا سيما فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة.

التنمية الاجتماعية والاقتصادية

٣٢ - تقضي عملية كابل بنقل متزايد للمسؤوليات عن الشؤون الأمنية والمدنية إلى السلطات الأفغانية، ولكن هذا لا يعني أن أفغانستان لم تعد بحاجة إلى المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي. ففي معظم الاجتماعات، أبلغ أعضاء مجلس الأمن بأهمية مواصلة تقديم المعونة، سواء كان ذلك من خلال تقديم الدعم لمكافحة الإرهاب (بالتعاون بشأن الحدود وتبادل البيانات وبناء القدرات) أو من خلال تقديم المساعدة الإنمائية إلى علمية إعادة الإعمار، بما يشمل المنطقة.

٣٣ - وأعرب وزير الاقتصاد، مصطفى مستور، عن قلقه من أن يظل معدل نمو السكان أعلى من معدل النمو في أفغانستان، حيث أن سوق العمل يستقبل ٤٠٠ ٠٠٠ شاب كل عام ونسبة ٣٩ في المائة من السكان تعيش تحت خط الفقر. وعلى الرغم من أن البلد لا يزال يعتمد اعتماداً كبيراً على الواردات، فهو يعمل على تنويع شركائه التجاريين.

٣٤ - وأبلغ أعضاء المجلس بضرورة أن تؤدي أفغانستان دوراً محورياً في تنسيق المعونة. وكرر السيد غني طلبه زيادة تقديم المساعدة المدرجة في الميزانية وتنفيذ "مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة" من أجل ضمان الاتساق بين منظمات الأمم المتحدة. ودعا أعضاء آخرون إلى تحسين عملية التنسيق من أجل كفاءة وصول الدعم المقدم من الجهات المانحة إلى المحتاجين.

٣٥ - وبينما أكدت الحكومة على أهمية المساعدة الإنمائية في تعزيز استقرار أفغانستان، كشفت المناقشات عن تفضيل نموذج جديد لا يقوم على أساس المعونة فحسب، بل يستند على وجه الخصوص إلى زيادة فرص الاستثمار في مجالات التجارة، والهياكل الأساسية، وعمليات تبادل الطاقة، وحلول السوق، والتواصل. وأكد السيد غني على إمكانيات الاستثمار في أفغانستان وعلى إمكانية أن يؤدي ترابط الأسواق وطرق النقل بين البلدان إلى توفير حوافز لتحقيق السلام والتنمية في المنطقة.

التعاون والتواصل على الصعيد الإقليمي

٣٦ - أكد أعضاء المجلس على أهمية التكامل بين أفغانستان والمنطقة المجاورة. ولن يؤدي التواصل إلى تحقيق فوائد اقتصادية فحسب، بل سيسهم أيضاً في تحقيق الاستقرار. ودعا رئيس المجلس المحاورين الأفغان إلى تقديم آرائهم بشأن سبل زيادة تطوير التواصل وتحسين جهود التنسيق على أرض الواقع.

٣٧ - وأعرب السيد غني عن رضاه لأن أفغانستان قد أصبحت من جديد جزءاً لا يتجزأ من وسط آسيا وعرض اتفاقات التعاون والتجارة مع مختلف البلدان المجاورة. واعتبر التنمية الاقتصادية وزيادة التعاون

الإقليمي من العوامل الحيوية لتحقيق الأمن في أفغانستان. وإن أصول البلد، التي تشمل موقعها بوصفها "نقطة تقاطع" ومواردها المائية والطبيعية ورأس مالها البشري، يمكن أن تيسر إدماج أفغانستان في العمليات الإقليمية. وقد تسهم المبادرات الإقليمية بدورها في تحقيق الاستقرار على المدى الطويل في أفغانستان.

٣٨ - وأشار وزير الخارجية، صلاح الدين رباني، أيضا إلى أهمية العلاقات القائمة بين أفغانستان وسائر بلدان وسط آسيا. وفي الاجتماعين المعقودين بشأن التواصل والهياكل الأساسية وبشأن الاقتصاد والتنمية واللاجئين ومكافحة الفساد، ركز أعضاء مجلس الوزراء على الفرص المتاحة في ثلاثة مجالات هي: الطاقة والسلع والبيانات. وتكلموا عن الإمكانيات التي يمكن أن ينطوي عليها العديد من المبادرات، بما في ذلك مبادرة حزام واحد، طريق واحد، ومشروع خط أنابيب تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند، ومشروع نقل وتجارة الكهرباء في وسط وجنوب آسيا، وخطط مد ممر ألياف ضوئية إلى الصين، والتطوير السريع لممرات السكك الحديدية من بلدان وسط آسيا والصين وجمهورية إيران الإسلامية إلى جنوب آسيا عبر أراضي أفغانستان، وتطوير مينائي غوادر (باكستان) وتشاباهار - (جمهورية إيران الإسلامية) لتزويد البلدان غير الساحلية في وسط آسيا بإمكانية الوصول إلى موانئ المياه الدافئة.

٣٩ - ويكتسي التعاون القوي فيما بين البلدان المجاورة أهمية بالغة لتعزيز الاستقرار والازدهار في أفغانستان وما حولها. وهذا هو نموذج التكامل الاقتصادي والاستقرار الذي يمكن لأي منطقة دون إقليمية استخدامه لمنع نشوب النزاعات واستعادة السلام.

التعاون الدولي، ومبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة، والطلبات المقدمة إلى مجلس الأمن

٤٠ - أشار أعضاء المجلس إلى أهمية مواصلة الدعم والتعاون على الصعيد الدولي مع تأكيد ضرورة مواصلة التقدم المحرز في مجال الإصلاح. واستفسروا عن عمل الأمم المتحدة في البلد، وتعاونها مع الحكومة، والسبل التي يمكن بها للمجلس أن يقدم أفضل أشكال الدعم إلى حكومة أفغانستان وشعبها.

٤١ - وكرر السيد غني طلبه زيادة تقدم المساعدة المدرجة في الميزانية وتنفيذ مبادرة "وحدة العمل في الأمم المتحدة". وقال إنه طلب إلى فريق الأمم المتحدة القطري إعادة النظر في نموذجه للمساعدة الذي لا يدعم الشعور بالملكية الوطنية. فبدلا من بناء الهياكل الموازية، ثمة ضرورة إلى تقديم المساعدة المدرجة في الميزانية من أجل "وضع الأموال في المجالات التي تُنفذ فيها إصلاحات". وفي ختام كلمته، أكد على أهمية وحدة مجلس الأمن وتوافق الآراء فيه بشأن أفغانستان.

٤٢ - وطلب السيد عبد الله إلى المجلس معالجة مسائل الملاذات الآمنة، والانتهاكات عبر الحدود، وتوخي مزيد من الصرامة في تنفيذ نظام الجزاءات. وأكد السيد أتمر على دور مجلس الأمن في ضمان التعاون في المنطقة وفي استخدام نظام الجزاءات باعتباره وسيلة تحفيز وتثبيط. وأفادت السيدة سمر بضرورة أن تواصل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ولا سيما ذراعها السياسي، عملها في أفغانستان. وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، ثمة حاجة ليس إلى بناء القدرات بل إلى زيادة التعاون الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة. وقالت ممثلة عن شبكة المرأة الأفغانية، حسينة صافي، في معرض الإشارة بوجه خاص إلى حوار الشعب الأفغاني بشأن السلام، إن أداء البعثة قد تحسن على مر السنين وإن الشبكة تود من البعثة أن "تستمع إليهن" وأن "تساندهن". ومشيرة إلى الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في دعم وتعزيز المجتمع المدني، قالت إن مجموعات المجتمع المدني هي جهات معنية رئيسية لن تكتفي بأن يكون لها مجرد وجود رمزي حول الطاولة. وليست هناك حاجة إلى استراتيجيات جديدة، بل إلى تنفيذ الاستراتيجيات القائمة.

اختصاصات بعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان

١ - يضطلع مجلس الأمن ببعثته إلى أفغانستان في الفترة من ١٢ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ في إطار ما يلي وتمشيا معه: البيانان الرئاسيان عن الحالة في أفغانستان (S/PRST/2014/12) و S/PRST/2016/14)؛ والقرار ٢٣٤٤ (٢٠١٧) المتعلق بالحالة في أفغانستان؛ وتقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين (A/72/392-S/2017/783)؛ والتقرير الخاص للأمين العام عن الاستعراض الاستراتيجي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (A/72/312-S/2017/696)؛ والتقرير الثامن لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المقدم عملاً بالقرار ٢٢٥٥ (٢٠١٥) المتعلق بحركة الطالبان ومن يرتبط بها من كيانات وأفراد يشكلون خطراً يهدد السلام والاستقرار والأمن في أفغانستان (الوارد في الوثيقة S/2017/409).

٢ - يجتمع أعضاء المجلس مع ممثلي حكومة أفغانستان وأعضاء الأحزاب السياسية وممثلي المجتمع المدني وأعضاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الدعم الوطيد. وتمثل الأهداف الرئيسية للبعثة فيما يلي:

(أ) التشديد على أن خلو أفغانستان من النزاعات ومن العنف أمر بالغ الأهمية بالنسبة للسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي؛

(ب) إعادة تأكيد دعم مجلس الأمن لحكومة أفغانستان وشعبها فيما يبذلانه من جهود لإعادة بناء البلد وتوطيد أسس السلام المستدام والديمقراطية الدستورية وتولي المكانة اللائقة بما في مجتمع الأمم؛

(ج) الإعراب عن الدعم القوي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ولرئيسها، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، في الوفاء بولائتيهما على النحو المحدد في القرار ٢٣٤٤ (٢٠١٧)؛

(د) استعراض الجهود التي تبذلها السلطات الأفغانية من أجل دعم عملية التنمية وتحقيق الاستقرار التي يقودها الأفغان، وبمساعدة من المجتمع الدولي، من أجل التصدي لعدم الاستقرار الذي تسببه حركة طالبان، بما في ذلك شبكة حقاني، والتهديد للأمن والاستقرار في أفغانستان والمنطقة الناشئة عن الجماعات المنتسبة إلى تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيرها من الجماعات الإرهابية، والجماعات العنيفة والمتطرفة، والجماعات المسلحة غير المشروعة، والمجرمون والأشخاص الضالعون في تجارة المخدرات، والذين يقومون بالاتجار بالأشخاص وتسريب السلائف الكيميائية؛

(هـ) التأكيد على أهمية إحراز تقدم متواصل في الإصلاح الانتخابي و صوب إجراء انتخابات برلمانية تتسم بالمصداقية والشمول في عام ٢٠١٨ وانتخابات رئاسية في عام ٢٠١٩؛

(و) التشديد على أهمية عملية سلام شاملة للجميع يقودها الأفغان وبمسكون بزمامها، وتُعزز فيها مشاركة المرأة على جميع المستويات، من أجل تحقيق الازدهار والاستقرار الطويل الأجل في أفغانستان؛

(ز) استعراض التقدم الذي أحرزته حكومة الوحدة الوطنية، بمساعدة من المجتمع الدولي، بسبل منها تنفيذ مبادرات لبناء القدرات، في التصدي للتحديات المترابطة، بما في ذلك في مجالات الأمن،

والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والحكم، وحقوق الإنسان وسيادة القانون، وتمكين المرأة، والتعاون الإقليمي، ومكافحة المخدرات؛

(ح) التشجيع على زيادة التعاون والتنسيق بين أفغانستان ودول وسط آسيا، بسبل منها إقامة العلاقات بين الحكومات والاتصالات بين الأشخاص؛

(ط) التشجيع أيضا على زيادة التعاون والتنسيق فيما بين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى وغيرها من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة من أجل تعزيز قدرة المنطقة على التغلب على التحديات التي تواجه السلام والاستقرار والتنمية المستدامة، بما في ذلك الإرهاب، والجريمة المنظمة العابرة للحدود، والاتجار غير المشروع بالمخدرات وبالأشخاص، والهجرة غير النظامية، واستخدام الإنترنت للأغراض الإجرامية؛

(ي) التسليم بأن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان أمور مترابطة ويعزز كل منها الآخر، والتأكيد من جديد على المسؤولية الأساسية للحكومة والسلطات في تحديد الأولويات والاستراتيجيات والأنشطة المنفذة للحفاظ على السلام والدفع بها وتوجيهها، والتأكيد في هذا الصدد على أن تحقيق الشمول، بسبل منها كفالة النساء مشاركة كاملة وفعالة، أمر أساسي لدفع عجلة عملية بناء السلام في أفغانستان وما يتصل بها من أهداف، بما يكفل مراعاة احتياجات جميع شرائح المجتمع؛

(ك) التسليم بأهمية الربط بين الأهداف الأمنية والإنمائية من أجل تحقيق السلام والازدهار الدائمين في أفغانستان وفي المنطقة ككل؛

(ل) التشديد على أهمية اتباع نهج إقليمي لدعم الأمن والازدهار في أفغانستان وحولها والتأكيد على التزام المجلس بالإسهام بشكل بناء في هذا الصدد؛

(م) التوصية بزيادة التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة وبرامجها من أجل زيادة فعالية المساعدة المقدمة على الصعيد المحلي، وضمان قدر أكبر من الشفافية في إدارتها، بسبل منها اتخاذ تدابير لمكافحة الفساد، وتعزيز الاستخدام الأكثر فعالية للمعونة الإنمائية والإنسانية الآخذة في التقلص، والترويج، بالتالي، لاتباع نهج منسق للأمم المتحدة في أفغانستان وغيرها من بلدان وسط آسيا.

المرفق الثاني

جدول مواعيد الاجتماعات التي ستعقدتها بعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان

السبت ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨

الوصول إلى كابل	١٤:٣٠
إحاطة حول السلامة مقدمة من إدارة شؤون السلامة والأمن بالأمانة العامة	١٦:٣٠-١٦:٢٠
اجتماع مع كبار أعضاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان:	١٧:٣٠-١٦:٣٠
<ul style="list-style-type: none"> • الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، تاداميتشي ياماموتو • نائب الممثل الخاص للأمين العام، توي لانزر • نائب الممثل الخاص للأمين العام بالنيابة (الشؤون السياسية) • رئيسة الأركان، دينيس ويلمان • المستشار الخاص، استيفن بروكينغ • رئيس دائرة الشؤون السياسية، سكوت سميث • رئيسة دائرة حقوق الإنسان، دانيال بيل • رئيس دائرة الاتصالات الاستراتيجية، ليام ماك دووال 	
اجتماع مع الجهات المسؤولة عن الأمن:	١٨:٣٠-١٧:٣٠
<ul style="list-style-type: none"> • مستشار الأمن الوطني، محمد حنيف أتمر (مسؤول أول) • وزير الدفاع، طارق شاه بهرامي • وزير الداخلية، وايس أحمد برمك • المدير العام للمديرية الوطنية للأمن، معصوم ستانيزكزي 	
اجتماع مع وزير الشؤون الخارجية، صلاح الدين رباني	١٩:٣٠-١٩:٠٠
عشاء يستضيفه الرئيس التنفيذي، عبد الله عبد الله، في وزارة الشؤون الخارجية	١٩:٣٠

الأحد ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨

اجتماع مع الرئيس أشرف غني والوزراء وكبار المسؤولين:	١٠:٠٠-٠٨:٠٠
<ul style="list-style-type: none"> • النائب الثاني للرئيس، ساروار دانيش • رئيس القضاة، سيد يوسف حليم • وزير المالية، إكليل أحمد حاكمي • وزارة تأهيل وتنمية المناطق الريفية، مجيب الرحمان كريمي 	

- وزير العدل، عبد البصير أنور
- وزير الدفاع، طارق شاه بهرامي
- وزير الداخلية، ويس أحمد بروماك
- النائب العام، محمد فريد حميدي
- وزيرة المناجم والنفط بالنيابة، نرجس نيهان
- نائبة وزير شؤون اللاجئين وإعادة إلى الوطن، عاملة عاملة
- مستشار الأمن الوطني، محمد حنيف أتمر
- المدير العام للمديرية الوطنية للأمن، معصوم ستانيزكزاي
- المدير العام للمديرية المستقلة للحكم المحلي، عبد المتين بك
- الممثل الدائم لأفغانستان لدى الأمم المتحدة، محمود صيقل
- رئيس لجنة أفغانستان للإصلاح الإداري والخدمة المدنية، نادر نادري
- أمين المجلس الأعلى للسلام، محمد أكرم خيلواك
- ممثلة عن المجتمع المدني، نديمة سحر
- رئيس ديوان الرئيس، عبد السلام رحيمي
- كبير مستشاري رئيس الجمهورية، محمد قيومي
- كبيرة مستشاري الرئيس، فرخنده زهراء نادري
- مستشارة الرئيس، شهرزاد أكبر
- مستشار الرئيس، فاضل محمود فضلي
- اجتماع مع الرئيس التنفيذي، عبد الله عبد الله، وكبار المسؤولين: ١١:٢٠-١٠:٢٠
- المسؤول التنفيذي الثاني، محمد محقق
- رئيس أمانة مجلس الوزراء، نصر الله أرسلاي
- نائبة رئيس المجلس الأعلى للسلام، حبيبة سراي
- كبير مستشاري الرئيس التنفيذي بشأن الاقتصاد، شفيق قاري زاده
- رئيس ديوان مكتب الرئيس التنفيذي، عبد القهار عابد
- اجتماع بشأن التواصل والهياكل الأساسية مع الجهات التالية: ١٢:٣٠-١١:٤٠
- كبير مستشاري الرئيس، محمد قيومي (المسؤول الأول)
- وزير الزراعة، ناصر أحمد دوراني

- وزير الاقتصاد، مصطفى مستور
 - وزير الصناعة والتجارة، هميون رسا
 - وزير النقل والطيران، محمد حميد طهماسي
 - وزير الأشغال العامة، يما ياري
 - مدير هيئة المشتريات الوطنية، أهام عمر هوتكي
 - كبير مستشاري الرئيس، أجمل أحمددي
- تناول الغداء مع أعضاء لجنة الانتخابات المستقلة وأعضاء لجنة الشكاوى الانتخابية

١٣:٤٥-١٢:٤٥

- عضوة لجنة الانتخابات المستقلة، وسيمة بادغيسي (الرئيسة بالنيابة)
- عضو لجنة الانتخابات المستقلة، عبد القادر قريشي
- عضو لجنة الانتخابات المستقلة، قولاجان عبد البديع سيد
- عضوة لجنة الانتخابات المستقلة، مليحة حسن
- عضو لجنة الانتخابات المستقلة، معز الله دولتي
- عضو لجنة الانتخابات المستقلة، رفيع الله بيدار
- عضو لجنة الشكاوى الانتخابية، عبد العزيز أريابي (الرئيس)
- عضوة لجنة الشكاوى الانتخابية، حميرا حق مال
- عضو لجنة الشكاوى الانتخابية، علي رضا روحاني
- عضو لجنة الشكاوى الانتخابية، غلام داستغير هداية
- عضو لجنة الشكاوى الانتخابية، عبد البصير فايز
- المسؤول التنفيذي الأول في لجنة الانتخابات المستقلة، شهلا حق
- مدير منظمة الإحصاءات المركزية، جويد رسولي
- المدير العام لتسجيل السكان، هميون محتاط

اجتماع بشأن السلام مع الجهات التالية:

١٥:١٥-١٤:٠٠

- رئيس المجلس الأعلى للسلام، كريم خليلي
- مستشار الأمن الوطني، محمد حنيف أتمر
- المدير العام للمديرية الوطنية للأمن، معصوم ستانيزكزاي
- أمين المجلس الأعلى للسلام، محمد أكرم خبلواك

- نائبة رئيس المجلس الأعلى للسلام، حبيبة سراي
- اجتماع بشأن الاقتصاد والتنمية واللاجئين ومكافحة الفساد مع الجهات
التالية: ١٥:١٥-١٦:١٥
- وزير المالية، معالي إكليل أحمد حاكمي (المسؤول الأول)
- النائب العام، محمد فريد حميدي
- وزير الاقتصاد، مصطفى مستور
- وزير الاتصالات السلكية واللاسلكية، شهزاد غل آربوي
- وزيرة المناجم والنفط بالنيابة، نرجس نيهان
- نائبة وزير شؤون اللاجئين وإعادة إلى الوطن، عالمة
- المدير العام والمسؤول التنفيذي الأول لهيئة السكك الحديدية الأفغانية،
ياما شمس
- كبير مستشاري الرئيس، محمد قيومي
- المسؤول التنفيذي الأول لمؤسسة الكهرباء الأفغانية، أمان الله غالب
- كبير مستشاري الرئيس، أجمل أحمددي
- اجتماع بشأن الشؤون البرلمانية مع رؤساء البرلمانات: ١٥:١٦-١٦:٤٥
- رئيس مجلس العموم، عبد الرؤوف إبراهيمي
- رئيس مجلس الأعيان، فاضل هادي مسلميار
- وزير الشؤون البرلمانية، فاروق ورداك
- اجتماع بشأن الأمن مع قائد بعثة الدعم الوطني التابعة لمنظمة حلف شمال
الأطلسي في أفغانستان، الجنرال جون نيكولسون ١٧:٣٠-١٧:٠٠
- اجتماع بشأن تمكين المرأة مع السيدة الأولى، رولا غني، و ٢٥ موظفا من
مكتب السيدة الأولى ١٧:٣٠-١٨:٠٠
- حفل شاي مع أعضاء الأحزاب السياسية ١٨:١٥-١٩:٠٠
- عبد الستار مراد، ممثل الجمعية الإسلامية
- مولوي قزلوق، نائب رئيس الجبهة الوطنية (جنبش ملي إسلامي)
- محمد ناطقي، ممثل حزب الوحدة
- محمد عمر دودزاي، ممثل مجلس الحماية والاستقرار في أفغانستان
- سيد محمد غيلاني، ممثل مجلس قادة الجهاد

- غيرت باهر، ممثل الحزب الإسلامي (قلب الدين)
اجتماع بشأن حقوق الإنسان والمجتمع المدني مع الجهات التالية: ١٩:٤٥-١٩:٠٠
- رئيسة اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، سيما سمر
- شبكة المرأة الأفغانية، حسينة صافي
- منتدى الانتخابات الحرة والنزيهة في أفغانستان، يوسف رشيد
- حفل عشاء يستضيفه الرئيس أشرف غني مع الجهات التالية: ٢٠:٠٠
- الرئيس التنفيذي، عبد الله عبد الله
- السيدة الأولى، رولا غني
- الممثل الدائم لأفغانستان لدى الأمم المتحدة، السيد محمود صيقل
- الممثلون الدبلوماسيون

الاثنين ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨

السفر من كابول إلى نيويورك عبر إسطنبول ٠٨:٢٥